7 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

سري لنكا: لا بد من محاكمة العناصر الأمنية المتورطة بالتعذيب عاجلاً

قالت منظمة العفو الدولية، عشية مراجعة من جانب لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب لسجل التعذيب في سري لنكا، إن سلطات سري لنكا لا تحقق فيما يمارس من تعذيب بمصداقية.

وفي تقرير موجز قدمته إلى اللجنة الدولية، قامت منظمة العفو الدولية، بالعمل الوثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان في سري لنكا، بتوثيق نمط مستمر من تعذيب المعتقلين وأكدت تفشي ثقافة الإفلات من العقاب في البلاد.

وفي تعليقها على الأوضاع في سري لنكا، قالت خبيرة منظمة العفو الدولية بشأن سري لنكا، يولاندا فوستر: "لم يعد هناك وحدة تعمل بصورة مستقلة للتحقيق في مزاعم التعذيب الموجهة ضد قوات الأمن، الأمر الذي يشكك في مدى التزام سري لنكا بإنهاء هذه الممارسة البغيضة".

وأضافت: "من غير الكافي أن تكون لديك تشريعات في غياب الوسائل الفعالة لتنفيذها. ورغم أن سري لنكا تعتمد قانوناً لمناهضة التعذيب، يجري التعامل معه في الواقع بما لا يزيد عن كونه مجموعة أوراق، بحسب وصف الزملاء السري لنكيين".

فخلال السنوات الأربعة عشر من نفاذ تشريع مناهضة التعذيب، لم تُرصد سوى ثلاث محاكمات فقط أشرفت عليها وحدة التحقيق الخاصة التابعة للشرطة، والتي جرى إسكاتها منذ ذلك الحين.

وفي 2008، قالت الحكومة إن 42 من لوائح الاتهام قد وجهت ضد 90 شخصاً في السنوات الأربعة التي سبقت، نتيجة لإجراء تحقيقات في ادعاءات التعذيب. كما أحيلت 31 قضية تعذيب إضافية إلى الشرطة لمباشرة إجراءات بشأنها في محكمة الصلح. بيد أن معظم تلك القضايا لم يصل إلى المحكمة.

ويجري التعذيب على أيدي بالشرطة والسجناء وحراس السجون. ويتعرض المحتجزون أيضاً بشكل روتيني للتعذيب والضرب على أيدي أفراد الجيش والوحدات شبه العسكرية العاملة مع القوات الحكومية، كالقوات البرية والبحرية.

وقد أعربت ناشطات حقوق المرأة مراراً وتكراراً لمنظمة العفو الدولية عن قلقهن بسبب عدم أخذ السلطات في سري لنكا العنف على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك ما يصل منه إلى حد التعذيب، على محمل الجد. وتقول الناشطات إن نسبة ما يبلَّغ عنه من حوادث العنف الجنسي متدنية، بينما تظل التحقيقات فيما يبلغ عنه بائسة.

وما زالت التقارير تتوالى عن وقوع حالات اختفاء قسري، وقد أظهرت جثث ضحايا لعمليات قتل خارج نطاق القانون أدلة على التعذيب.

وما برح الأفراد المحتجزون للاشتباه في أن لهم صلة بجبهة تحرير نمور تاميل إيلام يتعرضون للتعذيب. كما احتجز سري لنكيون تعسفاً لفترات طويلة، وأحيانا لسنوات، دون توجيه تهم إليهم. وقبض على العديد من الأشخاص واحتجزوا للاشتباه بأن لهم علاقة بالجبهة ريثما يتم التحقيق معهم واستجوابهم من جانب قوات الأمن والاستخبارات في سري

لنكا، أو بهدف "إعادة تأهيلهم". ونادراً ما يتم تقديم الأشخاص الذين يزعم بأن له صلات مع الجبهة إلى المحاكمة. ويتم الإفراج في نهاية المطاف عن معظم هؤلاء المعتقلين لعدم كفاية الأدلة.

ويتعرض المشتبه فيهم جنائياً أيضاً للتعذيب. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2011، غرق لاليث سوسانتا، الذي اشتبه بأن له ضلع في مقتل أحد رجال الشرطة، في بحيرة بولغادا، قرب كولومبو، بعد أن أخذه ضباط الشرطة، بحسب ما زعم، في قارب إلى جزيرة في البحيرة للكشف عن مكان الأسلحة التي استخدمت في عملية القتل.

واختتمت يولاندا فوستر بالقول: "يتعين على سري لنكا البدء فوراً بإصلاح شامل لنظام العدالة الجنائية، وكفالة التحقيق السريع والعادل في أية ادعاءات بالتعرض للتعذيب".

مضيفة أنه "يتعين أن تتخذ الملاحقات القضائية لرجال الأمن المشتبه في ارتكابهم التعذيب صفة الاستعجال".